

تحليل علاقة المشروعات الصغرى بالنتائج الكلية والتوظيف في الاقتصاد الليبي

أ. هشام العربي منير

كلية الاقتصاد - جامعة الزيتونة

hisham.m.84@gmail.com

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الشركات الصغرى في زيادة الدخل وحل مشكلة البطالة في ليبيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة تشجيع المشروعات الصغرى سيكون له أثر جيد يصب في زيادة الدخل القومي، بينما سيكون لها دور محدود في القضاء على البطالة (خاصة في الفترة القصيرة) بسبب طبيعة عمل هذه المشروعات والقائم على "كيفية البقاء حيا" *How to survive* والتي كثيرا ما تعتمد على تقليل مصاريف التشغيل إلى أقل قدر ممكن عن طريق تشغيل أقرب الأقارب أو استخدام العمالة الأجنبية الرخيصة. كما أن تقديم الدعم المالي للمشروعات الصغرى يشبه إلى حد ما في ثقافتنا المحلية فكرة توزيع الثروة (توزيع عوائد النفط) الأمر الذي قد يترتب عنه عدم الجدية في العمل وتحقيق الأرباح، وبالتالي ضياع واستهلاك رؤوس الأموال. ويمكن التفكير في خيارات أخرى بديلة في حالة العجز عن إزالة العوائق مثل اتباع سياسة إنشاء مشروعات كبرى واستراتيجية.

الكلمات الدالة: الشركات الصغرى والمتوسطة، الاقتصاد الليبي، سوق العمل، البطالة، النظام المصرفي والمالي الليبي.

Abstract

The study aims to analyse the role of small enterprises in increasing income and solve the problem of unemployment in Libya. The study concludes that the implementation of the policy of encouraging small enterprises will have a good impact on increasing the national income. However, it will have a limited role in eliminating unemployment (especially in the short period) due to the nature of the work of these enterprises, which is based on "How to survive", which often depends on reducing operating expenses to the minimum possible by employing the next of kin or using cheap foreign labor. Providing financial support to small enterprises is somewhat similar in our local culture to the idea of distributing wealth (distributing oil revenues), which may result in lack of seriousness at work and making profits, and consequently, the capital is lost and consumed. It is referred to alternative options that may be considered in the event of failure to remove obstacles such as following the policy of establishing major and strategic projects.

Keywords: Small and medium enterprises, Libyan economy, Labor market, Unemployment, Libyan banking and financial system.

المشكلة البحثية

طبقاً لأدبيات التنمية، يعتبر دور المشروعات الصغرى إيجابياً في إحداث نقلة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. والهدف من دعم المشروعات الصغرى كثيرة ومعروفة، ويمكن ذكر أهمها كالتالي: زيادة وتطوير الإنتاج المحلي، تجميع المدخرات وتوظيفها وتحقيق عوائد، زيادة إيرادات الدولة، تنمية المهارات الإدارية والفنية، وتوظيف العمالة.

غير أن السؤال هنا، هل أن المشروعات الصغرى هي الانسب أو الأفضل للاقتصاد الليبي لتحقيق تلك الأهداف؟ أم أن طبيعة الاقتصاد الليبي والظروف التي تحيط به تستوجب اتباع طرق أكثر فاعلية لتحقيق التنمية والأهداف آنفة الذكر.

هل دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة سيؤدي إلى توظيف العدد المستهدف من فائض الملاك الوظيفي والعاطلين؟ أم أن طبيعة المجتمع الليبي المنقسم والذي يفضل أرباب العمل فيه توظيف أقرب الأقارب والأجانب من الأفرقة والعرب والآسيويين سيحول دون حل مشكلة البطالة.

فرضيات البحث

دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة سيعمل على زيادة دخول الاسر الليبية وزيادة الناتج المحلي، ولكن هذه الزيادة سوف لن تواكبها زيادة التوظيف بنفس النسبة، ما يعني استمرار مشكلة البطالة. المشروعات الصغرى ليست بالضرورة الأكثر كفاءة لتحقيق أهداف التنمية والتي أهمها زيادة الدخل والتوظيف ونقل التكنولوجيا.

أهمية البحث

بالنسبة للعلم: يمكن أن تقدم هذه الورقة وجهة نظر أخرى مختلفة عن الفكر السائدة حول إيجابيات تنفيذ المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. الأمر الذي سيعمل على إثراء النقاش والجهد العلمي بالأفكار المختلفة والمتنوعة. وبالنسبة للمجتمع: يمكن أن تعمل هذه الورقة على إعادة توجيه إمكانيات المجتمع واستغلالها بالشكل الأمثل، وهو ما يصب في رقي مجتمعنا وحل مشاكله.

أهداف البحث

تحليل دور الشركات الصغرى في زيادة الدخل وحل مشكلة البطالة في ليبيا.

منهجية البحث

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم وصف المشكلة ومن ثم تحليلها.

حدود البحث

من الناحية المكانية يركز البحث على الاقتصاد الليبي. أما من الناحية الزمانية فهو يركز على السنوات من التسعينيات وحتى 2011، وعلى استشراف آثار دور المشروعات الصغرى في المدى القصير (أي في السنوات القليلة القادمة).

المقدمة

لا يخفى على أحد أن أغلب الشركات الكبرى العالمية والتي تغزو بمنتجاتها وخدماتها أسواق دول العالم قد كانت في الأساس شركات صغرى وفردية. ولكن بسبب جدية ومثابرة مؤسسيها وأيضاً بسبب البيئة الاستثمارية التي شجعتهم على الانطلاق والإبداع تمكن هؤلاء من التوسع وبناء شركات كبرى تسهم في توظيف الأيدي العاملة وزيادة الدخل والرفاهية على المستوى العالمي.

إن تطبيق استراتيجية دعم المشروعات الصغرى في دول مثل الصين والهند كان له أثر إيجابي على المؤشرات الاقتصادية، حيث ساعدت على توظيف العدد الأكبر من العمالة المحلية. كما أنها ساعدت على تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي. وقد استفادت هذه الدول من المشروعات الصغرى بسبب وفرة العنصر البشري وانخفاض معدلات الادخار (مالكوم وآخرون، 1995، 869). ولكن بمجرد تحقيق تراكم رأسمالي مرتفع، بدأت هذه الدول بالتركيز أكثر على المشروعات الكبرى في مجالات مثل التكنولوجيا والاتصالات... الخ.

استنساخ هذه التجربة في ليبيا قد لا يكون أفضل الخيارات لتحقيق معدل النمو والتوظيف المطلوبين بسبب اختلاف خصائص الاقتصاد المحلي عن اقتصادات تلك الدول ونتيجة للظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها. لذلك ينبغي وضع أهداف ممكنة التحقيق للتوظيف وزيادة الإنتاج غير النفطي من خلال دراسة الخيارات المتاحة وتحديد الخيار الأفضل لتحقيق تلك الأهداف. في هذه الورقة سوف نتناول بشكل رئيسي أهم المشاكل التي تحول دون الاستفادة من الآثار الإيجابية للمشروعات الصغرى من خلال عرض أهم خصائص الاقتصاد الليبي. ثم سنقوم بتقديم بديل قد يكون الأنسب للاقتصاد الليبي.

أولاً: الإطار النظري

إن تحديد وصف المشروعات الصغرى وتمييزها عن المشروعات الأخرى يختلف من دولة لأخرى. فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر المشروع صغيراً إذا كان عدد الموظفين أو العاملين يقل عن 500 عامل. أما في اليابان فيعد المشروع صغيراً إذا كان عدد العاملين به دون 300 فرد (عبد الحميد، 2009، ص 28). أو أن يكون رأس ماله محددًا بقيمة معينة. فبالنسبة لليابان يكون المشروع صغيراً إذا لم يتجاوز رأس ماله 285 ألف دولار (عبد الحميد، 2009، ص 28). ولكن يبقى الإطار العام الذي يحدد المشروعات الصغرى واضحاً ويتمثل في صغر حجم التوظيف ورأس المال وكذلك الإنتاج والمبيعات. أما بالنسبة لليبيا فتعتبر المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عامل ولا تزيد قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الممنوح لها عن 2.5 مليون دينار كحد أقصى (قرار رئاسة الوزراء 109، لسنة 1374) (عبد الله، 2016، 151-152).

الخصائص الاقتصادية للمشروعات الصغرى

1. صغر كل من رأس المال العامل وعدد العمالة والإنتاج والمبيعات، وبالتالي سهولة إنشائها نسبياً (عبد الحميد، 2009، 40-42).
2. استخدام تقنية غير متطورة أو غير معقدة سواء في العملية التشغيلية أو الإدارية. فهي غالباً ما تدار فردياً أو اسرياً (عبد الله، 2016، 153).
3. معظم هذه المشروعات هي مشروعات محلية، بمعنى أن ليس لها على الاغلب فروع خارج القرية أو المدينة أو المحافظة أو الإقليم أو الدولة. وهذا يعني أيضاً أنها تستخدم الموارد المتاحة محلياً وأن معظمها تزود الأسواق المحلية بمنتجاتها وخدماتها (عبد الله، 2016، 153).
4. ارتفاع مخاطر الاستثمار في هذه المشروعات. ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم وجود تجارب سابقة لأصحاب هذه المشروعات واستخدامهم لوسائل إدارية ومحاسبية غير متطورة هذا علاوة على محدودية مواردهم المالية (عبد الحميد، 2009، 69).
5. تمر فترة حياة المشروعات الصغرى بنفس مراحل المشروعات الكبرى. فهي تبدأ بفترة التجربة، وفترة الازدهار، وفترة الابطاء، وفترة النضوج، ثم فترة الانحدار (عبد الحميد، 2009، 47-51).

الدور الاقتصادي للمشروعات الصغرى

إن للمشروعات الصغرى أدواراً عديدة على المستوى الاجتماعي والأمن القومي وغيرها. إلا أننا سنركز هنا على الدور الاقتصادي والذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية: (عبد الحميد، 2009، 43-44؛ عبد الله، 2016، 154-156؛ شامية، 2016، 5-7):

1- بالرغم من بساطة التقنية والفن الإداري المستخدم في مثل هذه المشروعات إلا أنها تتمتع بصفات مثل المرونة والتكيف والتأقلم والسرعة والقدرة على فهم واستخدام التقنيات الأجنبية. الأمر الذي يساعد على استجلاب وتوطين وتطوير التقنية الإنتاجية والفن الإداري المحلي.

2- هذه المشروعات لها دور مهم في توفير السلع والخدمات لأسواق المناطق الريفية والقرى النائية ما يساعد على تطوير المناطق الريفية والحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة وتقليص التفاوت في المستوى المعيشي بين المدن والأرياف.

3- توفير فرص عمل للعاطلين وللراغبين في تغيير وظائفهم الحالية إلى وظائف أخرى تناسب طموحهم وقدراتهم.

4- اداة مهمة لتجميع واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال الصغيرة والمحدودة سواء للأفراد أو لمؤسسات التمويل. وهو ما يزيد من حركة النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج والدخل القومي.

5- بالإضافة إلى دورها في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل فإنها تعمل على توزيع الدخل على مزيد من المواطنين والشرائح الاجتماعية مما يقلل من التفاوت في الدخل وزيادة الطبقة الوسطى وتقليص طبقتي الفقراء والأثرياء.

6- دعم المشروعات الكبرى والاستراتيجية بالسلع والخدمات التي يكون من غير المجدي اقتصادياً إنتاجها من قبل تلك المشروعات الكبرى. وهذا الأمر يساعد في استدامة المشاريع التنموية وانتشارها أفقياً وعمودياً.

المشاكل والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغرى (عبد الحميد، 2009، 67-67؛ عبدالله، 2016، 157-159):

1- إن من أهم سمات المشروعات الصغرى، والتي تم ذكرها سابقاً، هي بساطة الفن الإداري المستخدم والتي تعتبر في نفس الوقت إحدى المشاكل المتعلقة بعمل هذه المشروعات. فعدم توظيف محاسبين

وإداريين ذوي كفاءة قد يسبب في تحقيق خسائر لأصحاب المشروعات الصغرى. هذا علاوة على عدم قدرة مصلحة الضرائب على جباية وتقدير القيمة الضريبية العادلة وبالتالي خسارة أحد أهم موارد الدولة السيادية.

2- بسبب وجود المشكلة السابقة عند اغلب المشروعات الصغرى فإن تلك المشكلة سبترتب عنها صعوبة الحصول على الائتمان من قبل المصارف وشركات التمويل. حيث إن أهم شروط التمويل هو وجود دفاتر محاسبية واضحة ومعدة من قبل متخصصين.

3- صغر رؤوس أموال وأصول هذه المشروعات الأمر الذي يزيد من مخاطر الاستثمار ويجعل الحصول على الائتمان مهمة صعبة. هذا الأمر يحد من عمل وقدرة أصحاب المشروعات الصغرى على تلبية طلبات الزبائن المتزايدة وبالتالي منعها من التوسع والانتشار.

4- إن المشروعات الصغرى لدولة ما تحتاج إلى إجراءات وقوانين تجارية واقتصادية حمائية وتفضيلية من قبل حكومة تلك الدولة. بحيث أنها تحمي منتجات وخدمات هذه المشروعات من منافسة السلع والخدمات الأجنبية. بل وتساعد على الولوج للأسواق العالمية. طبعاً هذه الحماية يترتب عنها تكاليف عالية تتحملها الحكومة والأفراد معا وقد تستمر لسنوات طويلة.

5- بالإضافة لاعتماد هذه المشروعات على الحماية الحكومية فهي أيضاً تحتاج للمشروعات الكبرى والعمل كمتعاقد بالباطن Subcontractor. وبالتالي فهي تتأثر بتقلبات أسواق منتجات المشروعات الكبرى سواء في حالة الركود أو الانتعاش.

ثانياً: الإطار العملي

في هذه الجزئية سنقوم بتوضيح الخصائص الاقتصادية للمجتمع الليبي ومدى مواجعتها للمشروعات الصغرى وريادة الأعمال. ويمكن استعراض هذا التحليل في النقاط التالية:

1- وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية الوافدة وغير النظامية

تعتقد الدراسة بأن وجود عدد كبير من العمالة الوافدة غير النظامية سيكون له تبعات سلبية على التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالتوظيف وتنمية الموارد البشرية الوطنية. فبالرغم من مساهمة تلك العمالة في زيادة الإنتاج القومي إلا أنها ستعمل على زيادة حصة سوق العمل غير المنظم "غير الرسمي" وعدم حل مشكلة البطالة في حالة دعم وتشجيع إنشاء المشروعات الصغرى.

من الصعب تقدير حجم سوق العمل الحالي غير الرسمي في ليبيا ولكن الدراسات تشير إلى كبر حجمه في ليبيا. حيث يشير تقرير بنك التنمية الإفريقي 2011 بأن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما بين 30% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأن العمالة غير الرسمية تقدر بحوالي 40% إلى 60% من إجمالي العمالة (Abuhadra & Taufik, 2014, 11).

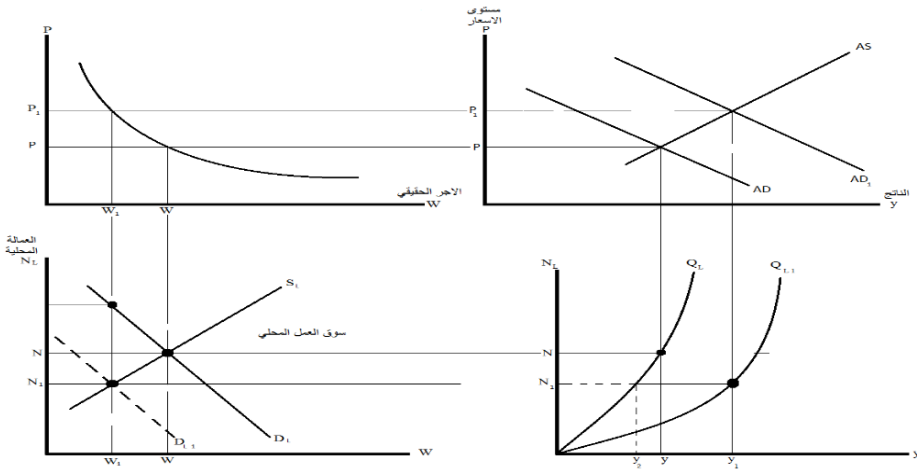
ففي عام 2011 قدر عدد العمال الاجانب بـ 2.5 مليون عامل بينهم حوالي مليون عامل مصري والباقي من دول مثل السودان والباكستان وبنغلادش والفلبين وفيتنام ودول جنوب الصحراء الكبرى (Abuhadra & Taufik, 2014, 11). أما في الوقت الحالي فيصعب كثيرا تحديد أعداد العمالة الوافدة لأن أغلبها يأتي بطرق غير رسمية عن طريق التهريب وأيضاً وجودها في ليبيا في الأغلب يكون مؤقت لأجل الهجرة لأوروبا ولكن عددهم يقدر بمئات الالاف. يمكننا شرح السلبيات المتوقعة من تشجيع المشروعات الصغرى في ظل وجود عمالة أجنبية غير نظامية كالتالي:

بافتراض أن الحكومة قد شرعت بتشجيع ودعم الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب التجميعي لأن الاستثمار أحد مكونات الطلب.

$$y = C + I + G + (x - z)$$

بمعنى y الناتج الكلي، C الاستهلاك، G الانفاق العام، $(x - z)$ صافي الصادرات. وأن $C + I + (x - z)$ تمثل الطلب التجميعي.

شكل رقم (1): الطلب الكلي والعرض الكلي وسوق العمل



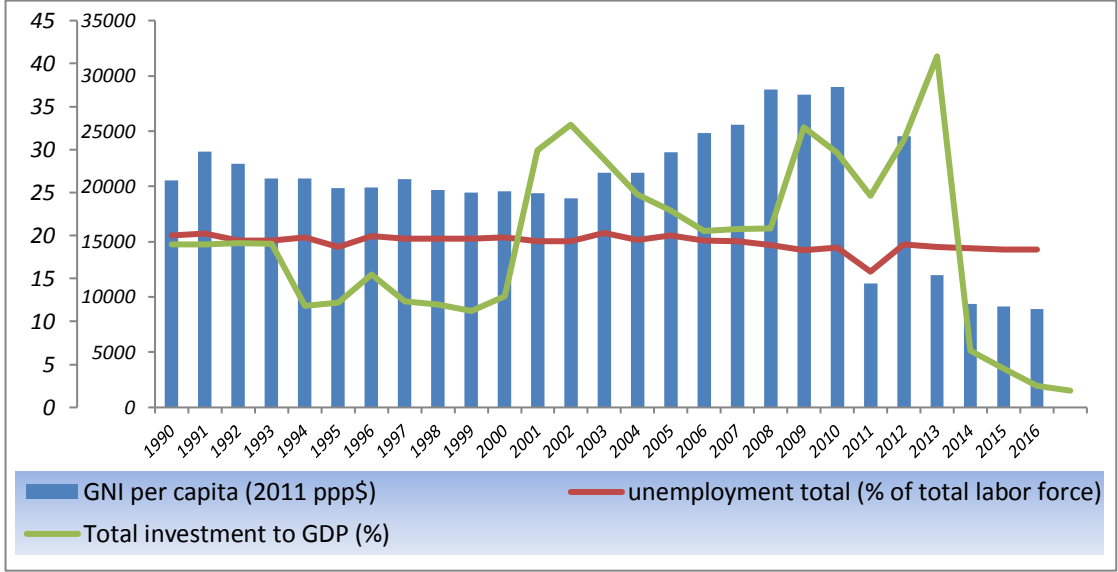
المرجع من إعداد الباحث

بالتالي هذا سيدفع الدخل القومي والنتائج للارتفاع. حيث سينتقل منحني AD إلى اليمين. وبافتراض أن منحني العرض هو منحني العرض الكينزي في المدى القصير فإن كل من الناتج والأسعار سيرتفعان. إن ارتفاع الأسعار سيكون محدودا وسيقتصر على السلع والخدمات المحلية "خاصة العمالة" وهذا لن يؤثر في القوة الشرائية للمواطنين لأن اغلب السلع المستهلكة هي سلع مستوردة.

من الشكل (1) عند زيادة الطلب إلى AD_1 فإن ذلك سيعمل على تحفيز زيادة الإنتاج والأسعار (كما ذكرنا سابقا). هذا الأمر سيعمل على خفض الأجور الحقيقية في سوق العمل الرسمي وستنخفض من w_1 إلى w . هذا الانخفاض في الأجور الحقيقية سينتج عنه عجز في سوق العمالة المحلية بمعنى أن الكمية المطلوبة من العمل ستكون أكبر من الكمية المعروضة منه. بالنسبة لحجم العمالة المحلية فنتوقع أن تبقى عند مستوى N وتحتمل انخفاض أجورها الحقيقية والتي سوف لن تنخفض كثيرا لأن اغلب السلع المستهلكة هي سلع مستوردة ولن يتغير سعرها وذلك لصغر تأثير السوق الليبي في السوق العالمي (بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى). أو أن ينخفض حجم العمالة إلى المستوى N_1 ، بمعنى قد يفضل بعض العمالة المحلية التقاعد المبكر "الاختياري" أو أن يفضلوا إقامة مشاريعهم الاستثمارية الخاصة بهم. ولكن في كلتا الحالتين يضل سوق العمل في حالة عجز وهو يحتاج إلى مستوى من العمالة أكثر من N .

في حالة عدم سد عجز سوق العمل فإن حجم الإنتاج يمكن أن يبقى على حاله أي عند γ ولكن عند مستوى أعلى من التضخم. أو أن ينخفض الإنتاج إلى γ_2 وهذا ما توضحه دالة الإنتاج Q_L . أما في حالة ملأ الفراغ في سوق العمل بالعمالة الأجنبية فإن ذلك سيعمل على أحداث تغيير في شكل دالة الإنتاج وانتقالها بالكامل إلى Q_{L1} . حيث إن تأثير العمالة الوافدة غير النظامية على دالة الإنتاج لعنصر العمل المحلي يشبه تأثير ادخال التكنولوجيا أو زيادة رأس المال. وهذا الأمر سيعمل على زيادة الإنتاج إلى γ_1 بدلا من بقاءه ثابتا أو انخفاضه. وإذا ما استمر الأمر لمدة زمنية أطول فيمكن أن يحدث التوازن في سوق العمل المحلي بانخفاض منحني الطلب على العمالة المحلية إلى D_{L2} . ويمكن الاستدلال بالبيانات الاحصائية لكل من نسبة البطالة إلى إجمالي القوة العاملة المحلية ونصيب الفرد من الدخل القومي (GNI) بأسعار عام 2011 وكذلك نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للتأكيد على هذه النتيجة.

شكل رقم (2): العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج ونسبة الاستثمار الى الناتج ومعدل البطالة



المرجع: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- احصاءات صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
- Human Development Data (UNDP). <http://hdr.undp.org/en/data>.
- World Bank Data. <https://databank.worldbank.org/source/jobs/Type/TABLE/preview/on>

يوضح الشكل (2) أن انخفاض حصة الفرد من الدخل القومي في الفترة بين 1990 و2002 إلى ما دون 20000 دولار وكذلك انخفاض حصة الاستثمارات للناتج القومي إلى اقل من 15% لم تؤد إلى زيادة نسبة البطالة لإجمالي القوة العاملة المحلية حيث ظلت تتراوح بين 18% و20%. أيضاً ارتفاع كل من حصة الفرد من الدخل القومي بين عامي 2002 و2011 (فوق 20000 دولار) وحصة الاستثمارات من الناتج القومي (فوق 20%) قابله شبه استقرار في نسبة البطالة. هذا يوضح أن حالة الاقتصاد المحلي سواء انتعاش أو انكماش ليس لها تأثير كبير في سوق العمل المحلي الرسمي. ما يجعلنا نفكر في أن حالة الاقتصاد المحلي تؤثر بشكل كبير على سوق العمل غير الرسمي خاصة العمالة الأجنبية غير النظامية، حيث تقوم هذه العمالة بسد حاجة السوق من العمل في حالة زيادة الطلب، في المقابل يتم الاستغناء عن هذه العمالة في حالة انخفاض الطلب على العمل.

بالتالي يمكن ملاحظة أن تشجيع المشروعات الصغرى وفي ظل وجود العمالة الأجنبية سيزيد من نشاط الاقتصاد غير الرسمي بشكل عام وسوق العمل غير الرسمي بشكل خاص. وهذا الأمر قد حدث بشكل مشابه نسبياً في الهند. حيث إن الهند من أوائل الدول التي تبنت فكرة المشروعات الصغرى وقد كان لها أثر إيجابي على التنمية المحلية. غير أنه لوحظ أن نسبة زيادة معدل النمو في الناتج المحلي لا تقابلها نفس نسبة الزيادة في معدل التوظيف. وكما هو موضح بالجدول (1).

جدول رقم (1): تغير متوسط دخل الفرد ونسبة الأفراد العاملين إلى إجمالي القوة العاملة في الهند خلال السنوات المختارة

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
متوسط دخل الفرد من الناتج GDP (2011 ppp \$)	1755	2037	2495	3179	4405	5757	6427
نسبة العمالة إلى إجمالي السكان (فوق 15 سنة) %	58.3	58.3	56.5	58.0	53.4	52.1	51.9

المرجع: موقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP Data، <http://hdr.undp.org/en/data>، استلمت 2019/8/1 2:00.

حيث عزى أحد الباحثين ذلك إلى أن الاستثمار وفي ظل غياب تنظيم سوق العمل أدى إلى تنشيط سوق العمل غير الرسمي وتغوله على حساب السوق الرسمي (EPW Engage, 2019).

2- تضخم حجم العمالة في القطاع العام (بطالة مقنعة)

تمتلك ليبيا جهاز حكومي مترهل يوظف 1773006 فرداً (التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2017، 57)، وهذا العدد أبعد ما يكون عن الحجم الأمثل للاستخدام في القطاع العام. الدولة الليبية لديها موظف حكومي لكل 4 أفراد تقريباً. إن لهذا العدد الكبير من الموظفين آثاراً سلبية، منها زيادة العبء المالي على الموازنة العامة وانخفاض إنتاجية موظفي القطاع العام، حتى أنها لا تتجاوز الربع ساعة يومياً (التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2017، 76)، وسوء الخدمات العامة.

وترجع جذور تضخم القطاع العام إلى عقود سابقة منذ تبني النظام الماضي للنهج الاشتراكي في سبعينيات القرن الماضي وإلى تحقيق عوائد نفطية ضخمة. وهذا الوضع لحجم العمالة الحكومية يعتبر أمراً غير طبيعي، وينبغي ألا يستمر خاصة بعد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الليبي بعد ثورة 17 فبراير 2011. إذ ينبغي على الحكومة أن تعالج هذا التوسع الحكومي في

التوظيف وأن تضع هدف تحقيق الحجم الأمثل للتوظيف في القطاع العام. والحجم الأمثل للتوظيف اقتصاديا هو ذلك الحجم من عدد الموظفين الذي تكون عنده الإيرادات العامة أعلى ما يمكن والمصروفات العامة أقل ما يمكن.

إن العديد من الموظفين الحكوميين يندرجون تحت ما يعرف بـ "البطالة المقنعة". والبطالة المقنعة هي عبارة عن الموظفين الفائضين عن حاجة الجهاز الحكومي الليبي. "ويمكن الاستدلال على وجودها عندما تكون إنتاجية العامل منخفضة جداً، أي أن هذا العامل لا يضيف للإنتاج أي شيء (الطبولي، 1991، ص76)، ويتطلب الوصول للحجم الأمثل في القطاع العام تخفيض أعداد الموظفين وإيجاد بدائل مناسبة للموظفين المستغنى عن خدماتهم. وإحدى تلك البدائل الهامة هي القطاع الخاص. والسؤال المطروح هنا هل يمكن للمشروعات الصغرى أن تستوعب الشباب (من الخريجين الجدد) الباحث عن العمل بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة الزائدة من موظفي القطاع العام. في حقيقة الأمر، سيكون هذا العبء ثقيلًا جدًا على المشروعات الصغيرة بأن توظف هذه الأعداد الكبيرة جدًا. خاصة وأن طبيعة عمل المشروعات الصغرى تعتمد على المبادرة والمخاطرة والتي قد لا يرغبها كل باحث عن العمل.

3- ضعف أو عدم كفاءة الجهاز المصرفي

كما هو معروف في أدبيات الاقتصاد الكلي، أن للنشاط الاقتصادي شقين. شق سلعي عيني وشق نقدي. وأن النشاط النقدي يدار من المصرف المركزي والمصارف التجارية.

ولا يخفى أن المصارف التجارية العاملة في ليبيا (والتي أغلبها محلية) تعاني من البطء في تقديم الخدمات المصرفية. وهذا الأمر يرجع إلى عدم مواكبتها للتكنولوجيا السائدة في الدول الأخرى. كما أنها تعاني من عدم وجود خبرات إدارية ومالية قادرة على تقدير المخاطر وعدم التأكد بالشكل الذي يمكن المصارف من تجنب الخسائر ومضاعفة الأرباح ويعزز من قدرتها على تقديم الخدمة الأفضل للعملاء على الرغم من وجود إدارات لتقييم المخاطر في أغلب المصارف التجارية.

ويمكن ملاحظة ضعف أداء المصارف التجارية من خلال معدل الربحية المتدني للمصارف التجارية. فهي لم تسجل معدلاً أعلى من 2%، انظر جدول (2). كما أن رغبة المصارف في تحقيق أعلى قدر من السيولة لمقابلة المعاملات اليومية للعملاء جاء على حساب هدف الربحية عبر الإقراض (محمد، 2019، ص 35).

جدول رقم (2): معدل ربحية المصارف التجارية المحلية 2010-2004

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأرباح السنوية: العائد/متوسط الأصول %	0.4	0.5	0.5	0.5	0.6	1.3	1.0

المصدر: الإحصاءات النقدية والمالية (2000-2010)، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، جدول 8.

هذه السياسة الاحترازية للمصارف التجارية والمتمثلة في تفضيل الاحتفاظ بالأصول السائلة بدلا من الإقراض للقطاع الخاص يمكن أن يرجع بشكل كبير إلى صعوبة توفير الضمانات الكافية خاصة العقارات والأراضي من القطاع الخاص. لأن الكثير منها عليها نزاعات على الملكية (مايكل بورتر، 2006، 21). بالرغم من الارتفاع الاسمي لقيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص حيث قفزت من 3053.3 مليون دينار عام 1990 إلى 5584 مليون دينار عام 2000 ثم إلى 13044.6 مليون دينار عام 2010 إلا أن نسبة هذا الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي ظلت تتناقص بين عامي 2000 و2010. وهي فترة تتزامن مع تحسن الإيرادات النفطية. وهو ما يعطي انطبعا بضعف دور المصارف التجارية في النشاط الاقتصادي المحلي. وكما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (3): نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 2010-2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج GDP (%)	20.5	19.6	17.2	12.8	10.3	7.4	6.6	6.2	7.3	10.8	9.3

Source: World Bank Data. <https://databank.worldbank.org/source/jobs/Type/TABLE/preview/on>

ونتيجة لكل ذلك لا يمكن أن تكون المصارف التجارية بوضعها الحالي عاملا مساندا للمشروعات الصغرى، خاصة في وجود قوانين تحد من قدرة المصارف في إيجاد واستيفاء ضمانات كافية تحمي أموال المودعين ما يزيد من ممانعتها في دعم وتقديم الائتمان للمشروعات الصغرى.

4- بنية تحتية متهاكلة

عانت المرافق العامة للدولة الليبية من الإهمال وضعف الصيانة لفترات طويلة مما يهدد استمرارها في العمل وتقديم المنافع للمواطنين. وترجع مسببات الإهمال إلى انخفاض الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى وإلى الحروب والانفلات الأمني منذ 2011. حيث توقفت أغلب المشروعات التي تدار من قبل شركات

أجنبية في مجالات الطرق والمباني الحكومية والمساكن والكهرباء وحتى المرافق النفطية. هذا الأمر يقلص من إمكانية توفير الدعم المالي اللازم للمشروعات الصغرى. إذ أنه من المتوقع أن يتم توظيف أغلب مدخرات الدولة نحو تجديد وإنشاء بنية تحتية ترفع من المستوى المعيشي للمواطن. كذلك يعاني قطاعي التعليم والصحة من الإهمال وسوء الخدمات، بالرغم من أنهما يعتبران من الأمور الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة. إذ لا يمكن دعم المشروعات الصغرى في عدم وجود عمالة متعلمة وذات قدرة صحية جيدة.

5- البيروقراطية والفساد والمحسوبية

هناك العديد من العراقيل والحواجز المتمثلة في القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية المعقدة تحد من إنشاء مشاريع استثمارية وتوسعها في ليبيا. وهذا ناتج من عدم الاستقرار الإداري لعقود طويلة. فالجهاز التنظيمي لليبيا يعد أحد أسوأ الأجهزة التنظيمية. مؤشر جودة الجهاز التنظيمي لدول العالم 2004 وضع ليبيا في مرتبة متدنية جدا تقارب (-2) لمؤشر نطاقه بين 3- و3+ (مايكل بورتر، 2006، ص21). أيضاً منظمة الشفافية Transparency International لازالت تضع ليبيا من ضمن الدول الأكثر فساداً حيث جاءت في الترتيب 170 من ضمن 180 دولة في عام 2018. أي أنها من ضمن الـ10 دول الأكثر فساداً في العالم (منظمة الشفافية، 2018).

خاتمة وتوصية

يمكن استنتاج أن سياسة دعم المشروعات الصغرى في ليبيا قد تؤدي إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة خاصة في حل مشكلة البطالة. هناك الكثير من العراقيل والمخاطر والتي ستمنع نجاح هذه المشروعات في تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في ليبيا. فعدم تنظيم سوق العمل ووجود عمالة أجنبية غير نظامية سوف يشجع النشاط الاقتصادي غير الرسمي وبالتالي زيادة مشكلة البطالة. كما أن ضعف أداء الجهاز المصرفي وتهالك البنية التحتية وانتشار الفساد سيزيد من مخاطر فشل المشروعات الصغرى وفقدان رؤوس الأموال. لنجاح سياسة دعم المشروعات الصغرى فإنه ينبغي إزالة تلك العراقيل وهو ما يتطلب إرادة محلية قوية ووقت وصبر طويلين. أو التفكير في مقترحات وخيارات أخرى قد تكون أقل تكلفة.

ربما يكون الخيار الآخر (والذي يحتاج إلى بحث مستقل عن هذه الدراسة) لتحقيق نتائج أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحقيق معدلات عالية من نمو الناتج غير النفطي، وتوظيف الأعداد المتزايدة من المواطنين المحليين، وإيجاد دخول مستقرة وجيدة في وقت أقصر أن يكون هناك قبول ورغبة من الأفراد

والحكومة على إنشاء مشروعات استراتيجية كبرى بدلا من تقديم الدعم للمشروعات الصغرى في شكل توزيع للثروة النفطية. إن فكرة إنشاء مدن جديدة تعتبر مثالا للمشروعات الاستراتيجية الكبرى. حيث يمكن من خلالها استغلال المساحات الشاسعة غير المستغلة. وأيضاً الابتعاد عن المراكز السكانية المكتظة والمزدحمة وبالتالي اعطاء مجال للشباب للحصول على مساكن رخيصة وحديثة. كما أنها تعتبر وسيلة للابتعاد عن العراقيل الإدارية والبيروقراطية خاصة إذا اعطيت لهذه المدن الجديدة الاستقلالية الإدارية والمالية.

العاصمة الإدارية الجديدة في مصر يمكن اتخاذها نموذجاً قابلاً للتطبيق في ليبيا. حيث يتوقع أن تقوم العاصمة المصرية بتشغيل الآلاف من العمالة وأنها ستدعم نحو 80 نشاطاً صناعياً وخدمياً (عبد العليم، 2018، 17).

المنطقة التي بين أجدابيا وسرت على امتداد الطريق الساحلي يمكن أن تكون مكاناً لإقامة مدينة حديثة لأسباب عديدة منها أنها ستكون قريبة من كبرى الموانئ والمرافق النفطية ما يشجع الشركات النفطية على اتخاذ هذه المدينة الحديثة كمقر إداري لها. أيضاً ستشجع هذه المدينة التواصل المحلي وإعادة بناء الثقة بين المكونات الاجتماعية للمنطقة الشرقية والغربية والجنوبية خاصة إذا انتقلت لها بعض المراكز السيادية للدولة. كذلك ستكون مركزاً إقليمياً بين المشرق العربي والمغرب العربي وبين دول شمال البحر الأبيض المتوسط ودول جنوب الصحراء.

يمكن التفكير أيضاً في إنشاء مدينة أو تطوير إحدى المدن في الجنوب الليبي بحيث تكون مركز تجميع ونقل البضائع والمنتجات الزراعية بين أوروبا وأفريقيا. كما يمكن الاستفادة من المهاجرين غير القانونيين كأيدي عاملة بعقود ولفترة زمنية محددة بغرض تسوية أوضاعهم بشكل قانوني. هذا سيعزز من نشاط سوق العمل الرسمي وتقليص نشاط سوق العمل غير الرسمي والذي يعتبر كبيراً نسبياً، وكما أوضحنا ذلك سابقاً.

إن هذا النوع من الاستثمارات سيكون بمثابة رمز للتطوير، تعمل على النهوض بباقي أجزاء الدولة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً وحتى أمنياً. حيث أنها ستكون بعيدة عن العراقيل الإدارية والاجتماعية ما يعطي مساحة لإبداع الشباب وتحقيق طموحاته. إن هذا الأمر قابل للتطبيق بفضل وجود مدخرات مالية كافية ووجود احتياطي كبير من المصادر الهيدروكربونية، ولكن في ظل الانقسام السياسي والانفلات الأمني يصبح تحقيق ذلك صعباً جداً.

ويمكن مبدئياً تحديد حصة محددة (أو مخططة)، من الاستثمار للمشروعات الصغرى والتي يكون هدفها خدمة ودعم إنشاء المدن الحديثة. هذا سيعمل على زيادة فاعلية المشروعات الصغرى نحو رفع الدخل والتوظيف. ومن ثم إمكانية توسعها في حالة نجاحها. إن ريادة الأعمال والمشروعات الصغرى لها دور كبير في تطوير الصناعة من خلال الابتكار الفكري والفني، وهذا يظهر بشكل واضح في الدول المتقدمة، ولتحقيق ذلك في ليبيا لابد من توفر البيئة المناسبة لها.

المراجع

- بورترز، مايكل، يرجن، دانيال (2006). *دراسة أعداد استراتيجية اقتصادية طويلة المدى* (نتائج المرحلة الأولى) تقييم التنافسية في ليبيا. المجلس التخطيط العام. CERA.
- التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي، 2017.*
- شامية، عبد الله (2016). *المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا.*
- الصادق أمحمد عبد الله (2016). *الإشكاليات والمعونات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، (3)، ليبيا.*
- الطبولي، أبو القاسم عمر (1991). *مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي ط. ليبيا، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة.*
- عبد الحميد، عبد المطلب (2009). *اقتصاديات تمويل المشروعات الصغرى. مصر: الدار الجامعية.*
- عبد العليم، مروة (2018). *العاصمة الإدارية الجديدة عبور جديد نحو المستقبل، مجلة أبناء الوطن في الخارج، (38).*
- مالكوم جلبر وآخرون (1995). *ترجمة طه منصور وآخر "اقتصاديات التنمية". السعودية، الرياض: دار المريخ.*
- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية (2010-2000)، *إدارة البحوث والإحصاء.*
- هشام، عبد السلام محمد (2019). *تعويم سعر الصرف الدينار الليبي بين النظرية والتطبيق: النور للنشر.*

موقع منظمة الشفافية:

<https://www.transparency.org/cpi201>

موقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية:

<http://hdr.undp.org/en/data>

موقع البنك الدولي World Bank Data:

<https://databank.worldbank.org/source/jobs/Type/TABLE/preview/on>

احصاءات صندوق النقد العربي:

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

المراجع الأجنبية

Abuhadra, Dia, and Taufik Ajaali (2014). "Labor Market and Employment Policy in Libya" *European Training Foundation*.P11.

EPW Engage, "The Unemployment Paradox: Looking at Grpwth Without Jobs," EPW Engage, epw <https://www.epw.in/engage/article/unemployment-jobs-growth-india> (accessed Aug 1, 2019).